نظام الدفع لخدمات النظام البيئي

الأردن

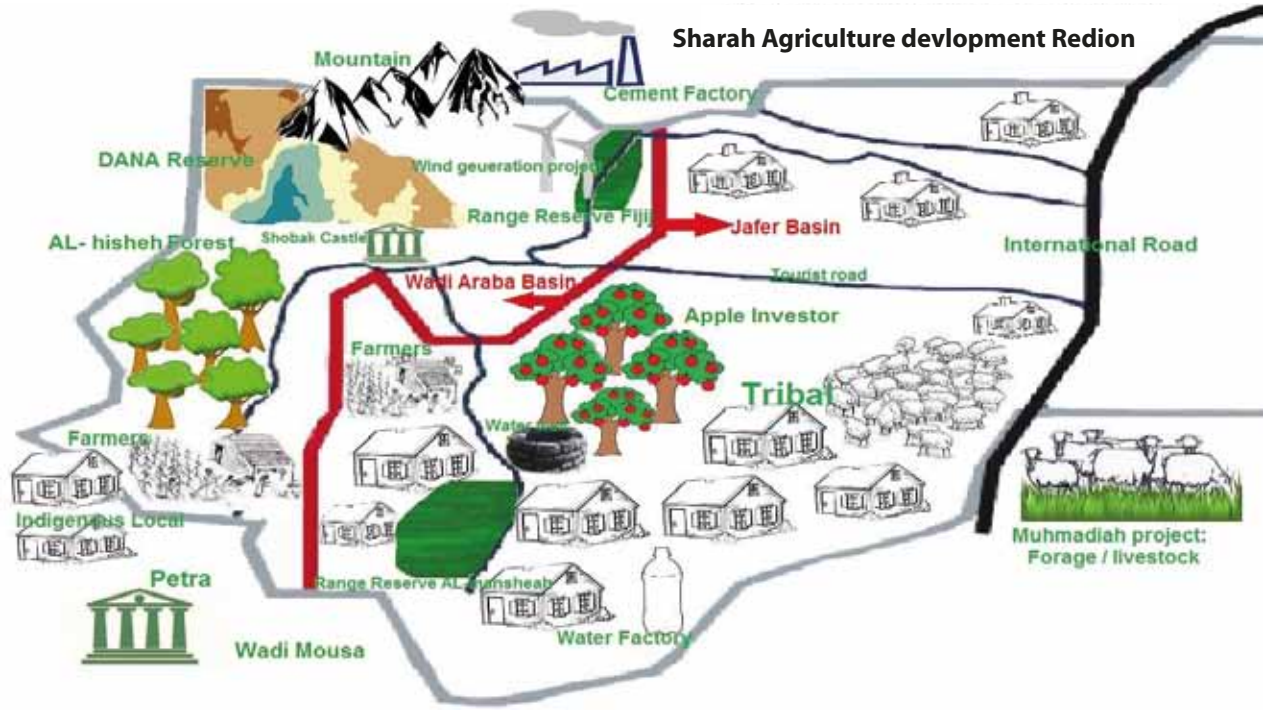

تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة من مجموع مساحة الأردن 5٪ فقط. وفي ضوء ذلك فإن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية يمثل تحدياً كبيراً بسبب شُح المياه وما هو جارٍ من عمليات تدهور الأراضي بفعل التعرية بالمياه والرياح والنمو السكاني مما يُضعف مكتسبات التنمية الاقتصادية. وتتفاقم هذه التحديات نتيجة للتأثيرات البشرية والرعي الجائر والممارسات غير المستدامة في الإدارة الزراعية والمائية والاستغلال المفرط للغطاء النباتي.

كما يساهم الفقر في المناطق الجافة وشبه الجافة من الأردن في زيادة معدلات تدهور الموارد. ويَصعُب على المزارعين ومربي المواشي إنتاج احتياجاتهم الأساسية باستخدام الممارسات غير المستدامة.

وقد أُجريَ العديد من دراسات التقدير الاقتصادي للنظم الإيكولوجية للحراج في الأردن. حيث أشارت هذه إلى وجود إمكانية حسنة لتطوير موارد المراعي بطريقة مجدية اقتصادياً مع ضمان تلبية الغايات البيئية وعدم الإضرار بقاعدة الموارد. فقد قدَّرت دراسة للتقدير الاقتصادي أُجريت في الأردن من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) ومبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي (ELD) أن المراعي المُدارة إدارة حسنة ستوفر على الدولة تكلفة اقتصادية تتراوح في حدها الأدنى بين عشرة ملايين واثني عشر مليون دينار أردني سنوياً.

ينبغي للاستثمارات المباشرة في الأنشطة المحلية في المراعي مثل إدارة الرعي وفق "نهج الحِمى" وإنتاج النباتات الطبية والعطرية وإنتاج المواشي الإيكولوجي أن تكون مجدية اقتصادياً

IFAD
Enabling poor rural people to overcome poverty
جهد JOHUD